



إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: حماية المغريبات من شبكات الاتجار بالبشر والاستغلال في إطار العمل بالخارج

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم؛

تبعاً لما تداولته وسائل الإعلام الوطنية والدولية بخصوص تفكيك السلطات الإسبانية لشبكة إجرامية عابرة للحدود تنشط في مجال الاتجار بالبشر، واستغلال نساء مغريبات في أوضاع لا إنسانية، من خلال استدراجهن تحت غطاء العمل الموسمي، قبل احتجازهن داخل شقق سكنية بعدة مدن إسبانية وإجبارهن على ممارسة الدعارة وتهريب المخدرات، مع إخضاعهن لمراقبة مشددة واقتطاعات مالية قسرية؛

وحيث إن هذه الشبكة الإجرامية اعتمدت على هشاشة الضحايا الاجتماعية والنفسية، ووعود كاذبة بالتشغيل المشروع، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وللقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة؛

وحيث أسفرت العملية الأمنية عن توقيف عدد من المتورطين، من ضمنهم عناصر نسائية تشرف على ما يسمى بـ"أمهات الشقق"، في مؤشر خطير على تطور أساليب الاتجار بالبشر واستهداف النساء المغريبات الراغبات في العمل بالخارج.

فإنني أسألكم، السيد الوزير، عن:

التدابير التي تعتمدها وزاراتكم، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، من أجل تأطير وحماية المغريبات الراغبات في العمل بالخارج، خاصة في إطار عقود العمل الموسمي؛

الآليات المعتمدة لمراقبة وكالات التشغيل والوسطاء، ومنع أي ممارسات غير قانونية أو استغلالية في عملية التوظيف الخارجي؛

الإجراءات الوقائية والتحسيسية المتخذة لإخبار العاملات المحتملات بحقوقهن ومخاطر شبكات

الاتجار بالبشر قبل مغادرتهم أرض الوطن؛
سبل التنسيق بين وزارتك والسلطات المختصة بالخارج لتتبع أوضاع العاملات المغربيات والتدخل
في حالات الاستغلال؛
والتدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها مستقبلا لتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للمغربيات
العاملات بالخارج.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

شاكر سعيد

